مجلّة الذخيرة للبحوث و الدراسات الإسلامية / المجلد الرابع-العدد الأول (جوان 2020 م)
قسم العلوم الإسلامية / جامعة غرداية / الجزائر
E-ISSN : 2588-1728 / P-ISSN : 2602-7518
http://eddakhira.univ-ghardaia.dz

موقف بعض الحداثيين من حجية السنة النبوية

ط.د: عمر مسعودي
كلية العلوم الإسلامية بجامعة باتنة01- الجزائر
omesoudi@gmail.com
د: عبد الكريم رقيق
كلية العلوم الإسلامية بجامعة باتنة 01- الجزائر
akreguig@yahoo.fr

ملخص

عرفت الساحة الفكرية العربية منذ مطلع القرن التاسع عشر، ميلاد عدة شخصيات وأعلام اعتبروا رواداً للفكر الحداثي العربي المعاصر، ولا يمكننا فهم فكر أي مفكر من هؤلاء إلا بالرجوع إلى الثمرات الفكرية التي خلص إليها في مشروعه الفكري، وذلك لأن الحياة الفكرية التي نعيشها في زماننا هذا مليئة بالأفكار، منها الغث ومنها السمين، منها الصالح ومنها الفاسد، منها ما كان منبعه الأصول والنصوص والثوابت، ومنها ما هو هدم ونقض لتلك الأصول والثوابت، ولما كانت السنة النبوية أصلا من أصول الاستدلال في الفكر الإسلامي، جاء هذا البحث ليقف على مواقف دعاة الفكر الحداثي من حجية السنة النبوية، بهدف استجلاء هذه المواقف ومناقشتها نقاشاً علمياً ، ثم بيان مدى انسجام هذه المواقف مع الثقافة الإسلامية السائدة وتراثها. ، ومدى صلاحية تطبيق مناهج الحداثيين على السنة النبوية .

الكلمات المفتاحية: حداثة؛ حجية؛ سنة؛ نبوية.

Abstract

The Arab intellectual scene has been known since the beginning of the nineteenth century, the birth of several figures and flags who were considered pioneers of modern Arab modern thought, and we can not understand the thought of any of these thinkers except by referring to the intellectual fruits that he reached in his intellectual project, because the intellectual life that we live in our time Full of ideas, including sickness and fat, including good and bad, Including what was the source of the origins, texts and constants, and some of which is the demolition and contradiction of those fundamentals and constants, and when the prophetic Sunnah was originally one of the origins of inference in Islamic thought, this research

came to stand on the positions of modernist advocates of the authentic Sunnah of the Prophet, in order to clarify these positions and discuss them scientifically. Then, demonstrate the extent to which these attitudes are consistent with the prevailing Islamic culture and heritage. And the validity of the curricula of modernists on the Sunnah of the Prophet.

Keywords: Modernity,Authentic,Sunnah.

مقدمة:

الحمد لله الذي أنزل الوحي حبلاً متيناً، وجعله للناس نوراً مبيناً، وأرسل محمداً صلى الله عليه وسلم بشيراً ونذيراً وبعد:

لقد تعرضت مصادر الفكر الإسلامي منذ زمن مبكر لدراسات متباينة، غير أنه كان لهاته الدراسات مواقف مختلفة علمية وفكرية، سياسية واجتماعية، لكن الموقف الاستشراقي يعتبر الموقف الأبرز نظراً لكونه موقفاً مغرضاً، أسهم في بلورة أفكار وآراء تطعن في حجية مصادر الفكر الإسلامي، وبما أن السنة النبوية تعتبر المصدر الثاني من بين هاته المصادر بعد القرآن الكريم، فقد كان لها قدر كبير من دراسات المستشرقين التي تطعن في حجيتها وفي اعتبارها مصدراً من مصادر الاستدلال في الفكر الاسلامي.

ومع مشارف بداية القرن التاسع عشر وفدت هذه الأفكار والآراء المناهضة لحجية السنة النبوية إلى ساحة الفكر العربي في ثوب جديد، أخذه دعاة الفكر الحداثي من كتابات المستشرقين والمناهج النقدية الحديثة للفلاسفة الغربيين، ومنذ ذلك الحين باتت تلك الأفكار والآراء تساق في قوالب جديدة تحمل اسم التحديث والتجديد والنهوض بالفكر الديني، ضمن منظومة فكرية متكاملة النسق تعرف بالفكر الحداثي العربي، ويعد المشروع الحداثي من ضمن أكبر المشاريع التي حملت على عاتقها البحث في قضايا الوحي وعلاقته بالفكر والثقافة، وهو ما جعل من البحث في الموضوع ذا أهمية بالغة ، ولذا سنحاول في هذا المقال دراسة موقف بعض الحداثيين من القسم الثاني من الوحي، والذي يتمثل في السنة النبوية، من خلال البحث في موقفهم من أهم قضاياها، ومنه فقد تمحورت إشكالية البحث كالآتي: ما مدى حجية السنة النبوية عند بعض دعاة الفكر الحداثي ؟

وقد شكلت هذه الإشكالية الأساسية مجموعة من التساؤلات الجزئية يمكن صياغتها كالآتي:

1- ما مدى أخذ والتزام دعاة الفكر الحداثي بمفهوم الوحي قرآنا وسنة؟

2- ماذا يعني بتاريخية السنة عند القارئ الحداثي؟ وما علاقة ذلك بحجيتها؟

3- ما هي الطريقة والكيفية التي سلكها الحداثيون من أجل تأنيس السنة النبوية؟ وما النتيجة التي خلصوا إليها؟

4- ما مكانة ومنزلة السنة النبوية في التشريع الإسلامي عند الحداثيين ؟

علماً أن الأهداف التي نصب إلى تحقيقها من خلال بحثنا هي:

- إبراز أهم معالم المنهج النقدي الحداثي المعاصر للسنة النبوية.
- الكشف عن التنوع الفكري في التعامل مع السنة النبوية
- عرض أراء وأقوال الحداثيين المتعلقة بقضايا السنة النبوية.
- إبراز مستوى التحدي الذي يفرضه الفكر الحداثي ضد الاتجاهات الفكرية الإسلامية الأخرى.

المنهج المعتمد في البحث:

اعتمد الباحث في إعداد هذا البحث على المنهج التحليلي والمنهج النقدي، بحيث يتمكن من خلال الأول من تحليل الآراء والمقالات فيما يتعلق بموقف الفكر الحداثي من السنة النبوية.

وأما بالنسبة للمنهج النقدي فيستطيع الباحث عبر معاييره وأسسه، مناقشة الآراء والأدلة التي اعتمدها دعاة الفكر الحداثي في تقرير المسائل المتعلقة بالسنة النبوية، وتوضيح وجه الصواب أو الخطأ فيها.

الدراسات السابقة:

- إشكالية تاريخية النص الديني في الخطاب الحداثي العربي المعاصر: بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العقيدة ومقارنة الأديان للدكتور مرزوق العمري في جامعة

الأمير عبد القادر، وهو عبارة عن دراسة تردُّ على شبه الحداثيين والكتاب المعاصرين، من خلال بيان الشبه الواردة منهم على الوحي قرآناً وسنة وردها رداً علمياً.

-**الحداثة وموقفها من السنة:** رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحديث الشريف وعلومه، للدكتور الحارث فخري عيسى عبد الله من الجامعة الأردنية، ويتناول الباحث في هذه الرسالة مواقف الحداثيين العرب من السنة النبوية مبيناً المناهج الحداثية في قراءة النصوص عموماً والنص النبوي على وجه الخصوص.

للإجابة على إشكالية البحث تم تقسيمه إلى العناصر الآتية:

مقدمة:

المطلب الأول: مفهوم الحداثة.

المطلب الثاني: مفهوم الوحي في الفكر الحداثي.

المطلب الثالث: تاريخ تدوين السنة النبوية عند الحداثيين.

المطلب الرابع: تاريخية السنة وعلاقتها بالحجية.

المطلب الخامس: مكانة السنة بالنسبة للقرآن وعلاقتها بالحجية.

المطلب السادس: حجية السنة في التشريع الإسلامي عند الحداثيين.

خاتمة.

المطلب الأول: مفهوم الحداثة.

أولاً: كلمة الحداثة ومحتواها اللغوي.

الحداثة في اللغة: الحَدِيثُ: نقيض القديم والحُدُوثُ نقيض القُدمَةِ، حَدَثَ الشيء يَحدُثُ حُدُوثاً، وَأَحدَثَهُ هو فهو مُحدَث، وَالحُدُوثُ: كون الشيء لم يكن، والحَدِيثُ: أناس حديثة أسنانهم وحداثة السن: كناية عن الشباب وأول العمر[1].

ثانياً: تعريف الحداثة عند أهلها الأصليين (الغربيين)

يؤكد الحداثيون الغربيون عن أن أخص مفاهيم الحداثة في كونها تعني: الثورة على كل قديم وثابت والنفور من كل سائد، من أمور العقيدة والفكر والقيم واللغة والشؤون السياسية والأدبية والفنية، فهي إذن ثورة على الواقع بكل ما فيه من ضوابط، وهذا ما تدل عليه الحداثة في جميع مراحلها[2]، اقرأ إلى بعض الحداثيين وهم يضعون بعض التعريفات للحداثة : يقول جود دون: إن ما ينبغي أن يكون حديثاً لا ينبغي أن يساير أي نزعة ايديولوجية أو كهنوتية، يعتقنها أي مجتمع أخر في الماضي أو الحاضر أو المستقبل.[3]

ويقول برنيولاتور: ما من أحد حداثي حقاً، إذا لم يقبل بإبعاد الله عن لعبة الطبيعة، كما عن قوانين الجمهورية، وأصبح الله إله الميتافيزيقيا المستبعد وهو مختلف عن إله المسيحيين قبل الحداثي[4]، ولذا يقول المفكر الإسلامي محمد عمارة: «لقد اطلعت على نص لكاتب فرنسي في كتاب له عن (الحرية والعلمنة ومبدأ الحداثة) فيتكلم فيه بوضوح عن الحداثة فيعتبرها ثمرة التنوير الغربي ، فهي في جوهرها قطيعة مع الموروث المعرفي فلم يعد الإنسان يخضع إلا لعقله، وأنه منذ الآن فصاعداً راح

---

1 -ابن منظور: لسان العرب، مادة (الحداثة) دار المعارف، القاهرة، ط 01، 1300 هـ ، ص 796 .

2 – محمد بن عبد العزيز بن أحمد العلي: الحداثة في العالم العربي دراسة عقدية، غ م، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة ، أطروحة دكتوراه ،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ،1414، الجزء 01 ،ص 128 .

3 – محمد بن عبد العزيز بن أحمد العلي، المرجع السابق، ص 132.

4 – السيد صدر الدين القبانجي: الاسس الفلسفية للحداثة، د ن، د ط، 1432ه ،2010 م، ص 19.

الأمل في الله ينزاح كي يخلي المكان ، لتقدم عصر العقل وهيمنته، وهكذا ولى نظام النعمة الإلهية وأخذ ينمحي ويتلاشى أمام نظام الطبيعة ،بالطبع يمكن للمعجم اللاهوتي القديم أن يستمر، ولكنه لم يعد يوهم أحداً ، فنفس الكلمات لم يعد لها نفس المعاني، لقد أصبح الأنسان نفسه مقياساً للإنسان»[1].

ثالثاً: تعريف الحداثة عند دعاتها من بلاد الإسلام:

يقول الحداثي السوري أدونيس: «الحداثة هي موقف معرفي أدى إلى تغيير نظام الحياة، وهذا الموقف المعرفي يقوم على أن الإنسان هو مركز العالم ومصدر القيم، وعلى أن المعرفة اكتشاف للمجهول الذي لا ينتهي، وعلى أن مصدر القيم ليس غيبيا وإنما هو إنساني، وهذا ما يتناقض مع الموقف الإسلامي بدون تأويل جديد أو قراءة جديدة له، هذا والقراءة لما تبدأ بعد .... »[2]، ويعرفها الحداثي السوري كمال أبو ديب قائلا : « الحداثة انقطاع معرفي : ذلك أن مصادرها المعرفية لا تكمن في المصادر المعرفية للتراث، في كتب ابن خلدون الأربعة أو في اللغة المؤسساتية و الفكر الدين، و كون الله مركز الوجود ،و كون السلطة السياسية مدار النشاط الفني ، وكون الفن محاكاة للعالم الخارجي».

مما يمكن أن يلاحظ من خلال التعريفات السابقة للحداثة هو أن الحداثة نظرية معرفية جديدة، لها موقف سلبي من كل القضايا المعرفية القديمة والسابقة لها، وبالأخص ما تعلق من ذلك بقضايا الأديان، فهي تعني الثورة والتنكر والانحياز ضد المصادر المعرفية المعتمدة لدى الإنسان قبل لحظة ظهور الحداثة، لكن الباحث في السياق الفكري الحداثي يجده لم يوفق في القيام بذلك، وإنما يجده أدخل العالم في أزمة روحية نتيجة تنكره للأديان، وأدخله في أزمة فكرية بسبب جحوده للمعارف القبلية لدى الإنسان.

1 – محمد عمارة: ضبط مصطلح الحداثة، ضمن أعمال ندوة بعنوان (الحداثة وما بعد الحداثة)، برعاية جمعية الدعوة الاسلامية العالمية، طرابلس، 1998/13/03/، ص 23، 24.

2 – محمد بن عبد العزيز بن أحمد العلي، المرجع السابق، ص 143.

المطلب الثاني: مفهوم الوحي في الفكر الحداثي.

نظراً لأهمية السنة النبوية ومنزلتها في التشريع الإسلامي، من حيث كونها المصدر الثاني ضمن مصادر التشريع، فقد كانت محط أنظار دعاة الفكر الحداثي، حيث تناولوا موضوعاتها بالتحليل والدراسة والنقد.

ثم إنهم قد اعتبروا المهمة الأولى للباحث منهم في الوحي بشقيه الكتاب والسنة، تكمن في مراجعة المفهوم السائد للوحي عند العلماء المسلمين من حيث هو إعلام الله تعالى مَن يصطفيه من عباده ما أراد من هداية بطريقة خفية سريعة، أو هو كلام الله تعالى المنزل على نبي من أنبيائه[1].

وتعتبر دعوة مراجعة مفهوم الوحي لدى الحداثيين منطلقة من الهاجس الأساسي، الذي يسطر على الخطاب الحداثي وهو إقصاء أي مفهوم غيبي أو سماوي للوحي، وهو يعني قبول كل مفهوم يكرس بشرية الوحي، ويؤكد إنسيتهِ[2].

وهذا ما سيتضح لنا من خلال ما سنقف عليه من أقوال الحداثيين، فيما يتعلق بمفهوم الوحي، ومن بين هؤلاء الحداثيين حسن حنفي، الذي يعمد الى نزع القداسة عن الوحي فيقول: «نشأ التراث من مركز واحد وهو القرآن والسنة، ولا يعني هذان المصدران أي تقديس لهما أو للتراث بل هما مجرد وصف للواقع»[3].

وطبقاً لهذا التفسير الجديد للوحي الذي يقرر من خلاله حسن حنفي تبعية الوحي للواقع، يغدو من اللازم أن يكون الوحي داخلاً في مفهوم التراث، الذي لا نحيطه بأي نوع من القداسة سواء من قريب أو من بعيد ، بيد أن هذه النظرة التجديدية عند حسن حنفي تؤكد على ضرورة اعتبار الوحي بشقيه الكتاب والسنة، ما هو إلا تعبير أو انعكاس للواقع, علماً أن هذه النتيجة قد توصل إليها انطلاقاً من

1- مناع القطان: مباحث في علوم القرآن، القاهرة، مكتبة وهبة، ط07، ص27.

2 - أحمد إدريس الطعان: العلمانيون والقرآن الكريم، الرياض، دار ابن حزم ، ط2008،01،ص624.

3 - حسن حنفي: التراث والتجديد ، بيروت- لبنان ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط4، 1992م، ص154.

تعريفه لكل من السنة والكتاب في قوله: **والسنة**: «هي التجربة الفريدة لنموذج التحقق الأول في حياة مبلغ الوحي، للاسترشاد بها كما هو الحال في المسيحية البدائية واليهودية الأولى، والمراحل الأولى في كل المذاهب الفكرية، قبل أن تنالها عوامل التاريخ وصراعات القوى بالانحراف والتغيير أو الضياع، **والكتاب:** هو تجارب الأمم والشعوب على مدى التاريخ، والتراكم المعرفي الإنساني الشامل المتحقق مع مراجعة العقل والفطرة، وكما تبدو في الحكم والأمثال والمأثورات والآداب الشعبيةِ»[1].

وبهذا يكون حسن حنفي قد خالف مفهوم الوحي عند علماء الإسلام، حيث اعتبر القرآن مجرد وصف لتجارب ومواقف إنسانية أتى مزامناً لها، وليس كلام الله تعالى المنَزَل ابتداء بإرادة منه لهداية البشر، والأمر نفسه يعتقده في السنة النبوية التي اعتبرها التجربة البشرية الأولى لفهم القرآن من طرف النبي محمد عليه الصلاة والسلام، وبذلك يكون حسن حنفي قد أخرج السنة من كونها وحياً إلى كونها فهماً تاريخياً خاصاً بالفترة المزامنة للنبوة.

وأما محمد شحرور فله رأي مختلف جزئياً عن المفهوم الذي أتى به حسن حنفي للوحي فهو يرى بضرورة التفريق بين القرآن والسنة، وجعل كلمة الوحي لا تشمل السنة بل تقتصر على القرآن فقط ، وعليه فقد قال عن القرآن :«والقرآن حقيقة مطلقة في وجودها خارج الوعي الإنساني، وفهم هذه الحقيقة لا يخضع إلا لقواعد البحث العلمي الموضوعي، وعلى رأسها الفلسفة وكل العلوم الموضوعية من كوسمولوجيا، وفيزياء، وكمياء، وأصل الكون، والبيولوجيا، وسائر العلوم الطبيعية، أما الشريعة والأخلاق والعبادات والقانون والسياسة والتربية، فليس لها علاقة بالقرآن لا من قريب ولا من بعيدِ»[2]، وأما السنة التي أطلق عليها محمد شحرور لفظ أم الكتاب والرسالة فهو يقول عنها: «لم يطلق لفظ الحق على أم الكتاب لأنها قواعد سلوك

1 – حسن حنفي: دراسات فلسفية ، القاهرة–مصر، دار الأنجلو المصرية ، د.ط ،د.ت، ص 103,102.

2 – محمد شحرور: الكتاب والقرآن – قراءة معاصرة ، سورية دمشق، دار الأهالي ، دط ،ص 105.

إنساني وليست قوانين وجود موضوعي، بل أطلق عليها مصطلح الرسالة ، وبها أصبح محمد رسولاً وبلغها للناس واجتهد في تطبيق أحكامها في زمانه وهي ليست كلمات الله ولا من نواميس الوجود، لأن كلمات الله حق" قوله الحق"، ولا نرى في أحكام أم الكتاب(السنة) مصطلح "قال الله" وهي قابلة للأخذ بها أو تركها»[1].

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن محمد شحرور في رؤيته التجديدية تلك، يرى أن القرآن يختلف عن السنة في كونه حقيقة موضوعية، لها وجود قائم بذاته منفصل عن الإنسان، وعليه فهو من وضع الله تعالى على عكس السنة، فهي ذاتية بحيث لا نرى لها أي وجود خارج الوعي الإنساني، الذي قام بتجسيده محمد صلى الله عليه وسلم حين حاول تطبيق أحكام السنة في زمانه، وقد وجدنا لمحمد شحرور تعليقاً على كلمة أحكام السنة في قوله: «السنة أحكام والأحكام تتغير بتغير الزمان والمكان»[2]، ومنه ندرك أن محمد شحرور يعتبر السنة سنة ذاتية أي ذات وضع بشري (محمد) وليست وحياً من الله عز وجل أنزله على رسوله محمد وبذلك يكون رافضاً كونها حجة في التشريع الإسلامي.

المطلب الثالث: تاريخ تدوين السنة النبوية عند الحداثيين.

إن من أهم القضايا التي يرتكز إليها كثير من الحداثيين في دراسة حجية السنة النبوية، قضية تدوين السنة النبوية، وذلك لأن السنة تعتبر من ضمن النقل، الذي لابد لنا من التأكد من صحة نسبته لقائله، الأمر الذي أدى بمفكري الحداثة للبحث في تاريخ تدوين السنة.

يعدُّ محمد أركون من أبرز الحداثيين الذين ركزوا على هذه المسألة في أبحاثهم، بداية من الوقوف على الفترة الزمنية التي بدأ فيه استخدام تعبير لفظ سنة وهذا ما يبينه في قوله: «في الحالة الراهنة لمعلومتنا والوثائق التي نمتلكها، نجد أن أول استخدام لتعبير سنة النبي لم يحصل إلا عام 80هـ/700م، وذلك من قبل الخليفة المشهور عمر

1 – محمد شحرور: الكتاب والقرآن – قراءة معاصرة ، ص 105.

2– محمد شحرور ، نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي، سورية دمشق، دار الأهالي ، ط01،2000،ص63.

بن عبد العزيز، وسوف يتم اجتياز خطوة أخرى مع الشافعي الذي فرض السنة بكونها مجموعة الأحاديث الصحيحة، وبصفتها المصدر الموضوعي الثاني أو الأصل الثاني للشريعة بعد القرآن»[1].

ويتحدث محمد أركون عن سبب تأخر تدوين السنة فيقول: «جمع المعلومات والأخبار والسيرة والحديث النبوي، قد تم داخل مناخ ثقافي كانت فيه الأهداف الدنيوية (من شعر وتاريخ وسياسي ومغازي(أو حملات عسكرية) ووقائع اقتصادية....) في أهمية الأهداف الدينية نفسها، ونلاحظ أن الدولتين الأموية ثم العباسية كانتا بحاجة لهذه الأخبار، من أجل تشكيل ارثوذكسية دينية، وتشكيل تراث ثقافي ضروري لترسيخ شرعية السلطة الإسلامية والحفاظ على وحدتها»[2].

من خلال ما سبق نجد أن محمد أركون يعتبر مصطلح السنة النبوية لم يعرف إلا مع نهاية القرن الأول وهو يعني بهذا أن كبار الصحابة، لم يعرفوا مصطلح السنة النبوية وأنهم لم يأخذوا بالأحاديث النبوية لا بالعمل ولا بالقول؟!!، وهذا أمر تكذبه الأخبار النقلية والوقائع التاريخية عن تلك الفترة ، ثم إن محمد أركون يعتبر تدوين السنة لم يأت إلا نتيجة أسباب عديدة، أهما العامل السياسي الذي اعتمدته الدولة الأموية ثم بعدها العباسية، من أجل التدليل على شرعية حكمها من خلال الأحاديث النبوية، علماً أن هذا الرأي لم ينفرد به محمد أركون لوحده فقد شاطره فيه محمد شحرور من خلال قوله: «إن السبب الأساسي لجمع الحديث أولا وللتأكيد عليه ثانيا، هو سبب سياسي بحت، تولد عنه منطلق فكري عقائدي بعد سقوط دولة الخلفاء الراشدين وظهور الدولة الأموية، ظهرت فرق في الإسلام كلها ذات منشأ سياسي، وكان هذا المنشأ بحاجة إلى أرضية أيديولوجية (الشيعة، الخوارج) وظهرت بداية تيارات فكرية فلسفية مثل الجهمية والقدرية والمرجئة، هذه التيارات حاولت تبني الفهم الفلسفي للقرآن وللرسالة.... إن كل حركة سياسية، السنة، الشيعة،

1- محمد أركون: الفكر الاسلامي قراءة علمية ، بيروت ،لبنان ، مركز الانماء القومي ، ط 02 ، 1996 ،ص22.

2 ـ محمد أركون: الفكر الاسلامي قراءة علمية، ص23.

الخوارج...الخ، كانت بحاجة إلى أرضية فكرية عقائدية لكي تكسب المؤيدين وتحافظ على استمراريتها مع الزمن، فكان الحديث هو المرجع الفكري لهذه الفرق السياسية»[1].

ويزيد محمد شحرور تأكيدا لفكرة أن السنة النبوية تم تدوينها من أجل تحقيق أغراض سياسية، في موضع أخر من كتاباته فيقول: «وقت الخليفة المتوكل تم وضع الصحابة خارج التاريخ، وولدت مصطلحات «إجماع أهل السنة» و«إجماع الصحابة» و «عدالة الصحابة»، وتمت فبركة الأحاديث النبوية، التي تدعم ذلك كله، منذ ذلك الوقت صار علماء السنة النبوية علماء السلطة، وأصبح الفقه والسلطة توأمين لا يفترقان.... فتحولت الثقافة العربية الإسلامية بالتدريج منذ عهد المتوكل، إلى ثقافة مسطحة لا محل فيها لبعد الصيرورة.... ومن هنا نفهم أخيراً كيف وصلنا إلى الاعتقاد بأن السنة القولية وحي ثان، بدلاً من القول بأن الرسول الأعظم(ص) كان المجتهد الأول الذي صاغ للفكر المطلق الموحى إليه قالباً موضعياً، من سيرورة وصيرورة تاريخية تحكم وجوده ووجود مجتمعه»[2].

يذهب محمد أركون ومحمد شحرور إلى أن هذا التدوين الذي بدأ متأخراً إنما تم بدافع سياسي، وبأمر من السلطة الحاكمة التي مثلها الخليفة المتوكل وعمر بن عبد العزير، وليس بدافع علمي خالص كما يظن جمهور المسلمين، ولكن السؤال الذي يطرح على القائل بهذا الرأي، هل كل أمر يأمر الحاكم به العلماء يهدف من خلاله تحقيق مصلحة شخصية بالضرورة؟ قد يكون ذلك صحيحاً إن كان النظام الذي يحكم به نظاماً علمانياً يتبع المصلحة أنى وجدها، ثم إن الحكام في ذلك الزمان من أمثال عمر بن عبد العزير قد كان يعد من العلماء، وعليه استطاع أن يشارك العلماء في الرأي والمشورة ، ولذلك نجده كتب إلى أبي بكر بن حزم « أن انظر ما كان عندك أي في بلدك من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب

1- محمد شحرور، الكتاب والقرآن – قراءة معاصرة، ص 566،569.

2 – محمد شحرور، نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي ، ص61.

العلماء[1]»[2]وكما نرى فإن نص الرسالة هذا ليس فيه أي طلب تخصيص بجمع فقط الأحاديث التي تحمل الأفكار التي تساعد الخليفة على توطيد ملكه وسلطانه، وإثبات شرعية حكمه كما يزعم دعاة الفكر الحداثي.

ثم إننا نجد من ضمن الحداثيين عبد المجيد الشرفي الذي حاول أن يستدل لنا عن طريق الأحاديث النبوية ذاتها على أن تدوين السنة النبوية كان بدافع سياسي، وليس بسبب علمي من خلال قوله: «إن شأن الحديث لعجيب حقاً! فلقد احتفظ هو ذاته بما يفيد نهي الرسول عن تدوينه، وأمره بألا يكتب سوى القرآن أي بما ينسف مشروعيته من الأساس ، أراد النبي أن يكون القرآن وحده النبراس الذي يهدي المسلمين في حياته وبعد مماته، وألا تكون لأقواله هو صبغة معيارية ملزمة، وأراد المسلمون غير ذلك بل عكسه....ولا شك أن الجيل الأول من المسلمين قد التزم التزاماً كاملاً، بذلك النهي عن كتابة الأقوال التي كانوا شاهدين عليها، وأن الأشخاص القلائل الذين دونوا عن الصحابة في صحائف منثورة ما سمعوه مشافهة، كانوا يرغبون في الاحتفاظ بما بلغهم لأنفسهم على سبيل التبرك، أكثر مما كانوا يسعون إلى بثه من حولهم، وليس من قبيل الصدفة أن ينسب خرق هذا المبدأ على رأس المائة الثانية إلى عمر بن عبد العزيز»[3].

ولكن يمكن مناقشة هذه المسألة على النحو التالي:

إن الحديث الذي يقصده عبد المجيد الشرفي في كلامه هو حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي أخرجه مسلم في صحيحه قال : «حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ الأَزْدِىُّ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِى سَعِيدٍ الْخُدْرِىِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ « لاَ تَكْتُبُوا عَنِّى وَمَنْ كَتَبَ عَنِّى غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ

1- أخرجه الدارمي في سننه، باب من رخص في كتابة العلم، الرقم 488، الجزء01، ص137.

2 - محمد بن محمد أبو شهبة ، دفاع عن السنة، مكتبة السنة،1989، دط، ص22.

3 - عبد المجيد الشرفي ، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، بيروت، دار الطليعة ، ط01، 2001،ص177.

وَحَدِّثُوا عَنِّي وَلاَ حَرَجَ وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ - قَالَ هَمَّامٌ أَحْسِبُهُ قَالَ - مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »[1].

هذا الحديث يحمل عدة مقاصد للرسول صلى الله عليه وسلم منها:

أولاً: إن نهي الرسول صلى الله عليه وسلم عن كتابة الأحاديث كان خشية أن يلتبس على البعض بالقرآن الكريم.

ثانيا: الاعتماد على قوة حفظ الصحابة وسيلان أذهانهم في حفظ السنة النبوية، علماً أن الحفظ ميزة قد تميّز بها العرب، الأمر الذي أخر ظهور الكتابة عندهم[2].

ومن خلال الحديث النبوي الآتي يتبين ويتجلَّى هذا الأمر جيداً قال عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «كُنَّا قُعُودًا نَكْتُبُ مَا نَسْمَعُ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ، فَخَرَجَ عَلَيْنَا ، فَقَالَ : مَا هَذَا الَّذِي تَكْتُبُونَ ؟ فَقُلْنَا : مَا نَسْمَعُ مِنْكَ ، فَقَالَ : أَكِتَابٌ مَعَ كِتَابِ اللهِ ؟ أَمْحِضُوا كِتَابَ اللهِ ، وَأَخْلِصُوهُ ، قَالَ : فجَمَعْنَا مَا كَتَبْنَا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ ، ثُمَّ أَحْرَقْنَاهُ بِالنَّارِ ، قُلْنَا : أَيْ رَسُولَ اللهِ ، أَنَتَحَدَّثُ عَنْكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، تَحَدَّثُوا عَنِّي وَلاَ حَرَجَ ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ، قَالَ : فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللهِ ، أَنَتَحَدَّثُ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ؟ قَالَ: نَعَمْ، تَحَدَّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ ، فَإِنَّكُمْ لاَ تَحَدَّثُونَ عَنْهُمْ بِشَيْءٍ إِلاَّ وَقَدْ كَانَ فِيهِمْ أَعْجَبُ مِنْهُ»[3]، إننا نجد في جواب الرسول صلى الله عليه وسلم (نَعَمْ ، تَحَدَّثُوا عَنِّي وَلاَ حَرَجَ) عندما سأله الصحابة (قُلْنَا : أَيْ رَسُولَ اللهِ ، أَنَتَحَدَّثُ عَنْكَ ؟) دليلاً واضحاً على أن الرسول صلى الله عليه وسلم يثق في قدرة الصحابة على حفظ الأحاديث التي يقولها لهم، فلذلك نهى عن كتابتها.

1 - أخرجه مسلم في صحيحه ،باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، الرقم 7702 ،الجزء08،ص229.

2 - محمد بن محمد أبو شهبة ، دفاع عن السنة، ص19،20.

3 - أخرجه الإمام أحمد في مسنده، باب مسند أبي سعيد الخدري ، الرقم 11107 ،الجزء03،ص12.

ثم إن ميزة الصحابة وسمة عصرهم هي حفظ العلم وتداوله، فقد كانوا يتبعون المشافهة أسلوباً، ولذلك كان انتشار العلم بالتدوين أسلوباً غير ذي جدوى، مع أمة هذه صفتها مع العلم، ثم إن المشافهة هي الأسلوب الأدق لنقل العلم وتبليغه[1].

ثالثاً: الحديث الذي يستدل به الحداثيون يحُمَلُ ويرد إلى الروايات الدالة على الإذن في الكتابة لبعض الصحابة وهي :«ما روى أبو داود عن مُسَدَّدٍ وَأَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِى شَيْبَةَ قَالاَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الأَخْنَسِ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِى مُغِيثٍ عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَاهَكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَىْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- أُرِيدُ حِفْظَهُ فَنَهَتْنِى قُرَيْشٌ وَقَالُوا أَتَكْتُبُ كُلَّ شَىْءٍ تَسْمَعُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ فِى الْغَضَبِ وَالرِّضَا فَأَمْسَكْتُ عَنِ الْكِتَابِ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَأَوْمَأَ بِأُصْبُعِهِ إِلَى فِيهِ فَقَالَ « اكْتُبْ فَوَالَّذِى نَفْسِى بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلاَّ حَقٌّ »[2].

ومن هذا يرى العلماء أن أحاديث الإذن ناسخة لأحاديث النهي، لأن النهي كان في مبدأ الأمر حين خِيف اختلاط الأحاديث بالقرآن وبعدها نسخ الحكم[3].

المطلب الرابع: تاريخية السنة وعلاقتها بالحجية.

إن مقدمات ما قاله الحداثيون عن تاريخ تدوين السنة ، دفعتهم إلى أن يتجرأوا على السنة النبوية، والقول بأنها تاريخية من خلال حصر أحكامها وتشريعاتها بالإطار الزماني والمكاني الذي عاش فيه الرسول صلى الله عليه وسلم، وذلك لأنها تعد في نظرهم مجرد عادات وتقاليد لأنها ليست تبليغاً من عند الله، وإنما هي تندرج ضمن سياق الوجود الاجتماعي للشخص التاريخي (النبي) على حد تعبير نصر حامد أبو زيد الذي يقول: يجب أن نفهم أقوال الرسول الخاصة بوجوب اتباع سنته بأن المقصود بها أقواله وأفعاله الشارحة والمبينة لما ورد مجملاً في تعاليم القرآن، وما سوى ذلك من

1- الحرث فخري عيسى عبد الله ، الحداثة وموقفها من السنة، القاهرة، دار السلام، ط01، 2013 ،ص182.

2 - أخرجه أبو داود في سننه، باب في كتابة العلم، الرقم 3648 ، الجزء03،ص356.

3 - محمد بن محمد أبو شهبة ، دفاع عن السنة، ص19،20.

الأقوال والأفعال يجب أن يندرج في سياق الوجود الاجتماعي للشخص التاريخي، بمعنى أنها أقوال غير ملزمة للمسلم في العصور التالية هذه التفرقة بين سنة الوحي وسنة العادات[1].

ويوافقه في هذا الطرح محمد شحرور الذي يقول: جاءت الطاعة للرسول من مقام الرسالة، ولم تأت للنبي من مقام النبوة، ونفهم لماذا لا نجد في التنزيل الحكيم عبارة «أطيعوا النبي»، كما نفهم أيضاً أن الله سبحانه أعطاه الحق بوضع تشريعات إضافية لبناء دولة ومجتمع ولكن بدون وحي، لأن هذه التشريعات الإضافية في تقييد الحلال المطلق وإطلاق المقيد تحمل الطابع النسبي الزماني المكاني، ولهذا السبب بالذات أمر النبي بعدم تدوين أحاديثه لأنها تاريخية غير أبدية[2].

تضعنا هذه القراءة الحداثية للسنة في مغالطة وجودية وفكرية كبيرة، حينما تفترض أن السنة مجرد عادات وتقاليد اجتماعية- على حد تعبير نصر حامد أبو زيد، وأنها أحاديث لا تخرج عن طابع الزمان والمكان الذي قيلت فيه- على قول محمد شحرور- وبالتالي يجب أن يترك ما أقره النبي من هذا القبيل على اعتبار أنه ليس وحياً وإنما هي فقط اجتهاد من النبي، والنبي يعد في نظر دعاة الفكر الحداثي المجتهد الأول في فهم الخطاب القرآني ، معتبرين فهمه للنص ذاك فهماً تاريخياً ، وعليه فإن أخطر ما توصلت إليه هذه القراءة الحداثية للسنة هو وصفها بالتاريخية، إذ إن هذا الأمر يهدف إلى إسقاط حجية السنة واعتبارها مصدراً من مصادر التشريع.

ويؤكد محمد شحرور هذا الرأي بقوله: لقد انقطع النبي من لحظة وفاته عن الدنيا، فلم تعد له علاقة بكل ما حدث بعده وعلاقة الحديث واضحة بارتباطها بأسباب سياسية واقتصادية وشعورية وثقافية وعقائدية[3].

ولذلك نجد حمادي ذويب يعتبر الآية القرآنية التي تقول بعصمة الرسول في قوله تعالى: {وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ٤} [سورة

1 – نصر حامد أبو زيد: النص السلطة الحقيقة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط:01، 1995، ص 17.

2 – محمد شحرور، نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي، ص154-155.

3 – محمد شحرور، دراسات إسلامية معاصرة الدولة والمجتمع، دار الأهلي، دط ، ص:219.

النجم:2-3]، أنها لا تعني أن كل ما تكلم به النبي في شيء من تحليل أو تحريم أو إيجاب فهو عن الله تعالى بيقين، وإنما منطوقها يعني إخراج جزء غير هام من مضمون الرسالة هو أفعال الرسول من حيز الوحي إلى مجال الاجتهاد البشري، وذلك لأن الضمير المستتر في الفعل (ينطق) يعود للكتاب المنزل لا إلى النبي[1].

مناقشة الأقوال السابقة:

إن الدعوة إلى تطبيق المنهج التاريخي على السنة والتعامل معها على أن صلاحيتها محصورة في الزمان والمكان الذي قيلت فيه، دعوة يتعارض مفهومها مع الفهم الإسلامي الذي يتعامل مع النصوص بصفتها وحياً وهي بهذا الوصف تصلح لمطلق الزمان والمكان[2]، وأما علاقة تلك النصوص مع السياق التاريخي الذي نزلت فيه أو وردت فيه فهو لا يعدو أن يكون بمثابة كما يقول طه عبد الرحمن: التحقق الأول والأمثل للمقاصد أو القيم التي تحملها هذه الآيات، ينتج عن هذا أنه كلما تجددت الظروف والسياقات أمكن أن تجدد هذه القيم ويتجدد الإيمان بها، فتكون محفوظة بحفظ قيمها في مختلف الأحوال والأطوار[3].

مع العلم أن استناد القارئ الحداثي إلى شبهة مناسبة التشريع النبوي للأحداث اليومية في ذلك العصر للقول بتاريخية السنة النبوية، أمر لا يمكن الاعتماد عليه في الاستدلال، وذلك لأن أهل القراءة الحداثية اتخذوا تلك المسائل ذريعة لتقرير البنية التاريخية للسنة النبوية وتحصيل المشروعية لممارسة النقد التاريخي عليها، متجاوزين الحدود التي وقف عندها المفسرون والفقهاء[4].

ثم إن كلام محمد شحرور السابق الذي حصر من خلاله طاعة النبي صلى الله عليه وسلم في فترة حياته دون مماته، كلام مردود من حيث إن الطاعة كما كانت واجبة

1 – حمادي ذويب، السنة بين الأصول والتاريخ، المركز الثقافي ، الرباط، ط:02، 2013، ص56-57.

2 – الحرث فخري عيسى عبد الله ، الحداثة وموقفها من السنة، ص318.

3 –طه عبد الرحمن، روح الحداثة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط:01، 2006، ص203.

4 – طه عبد الرحمن، روح الحداثة ، ص185.

على الصحابة بأمر الله في القرآن اتِّبَاعَ الرسول وطاعته في حياته، وجب عليهم وعلى من بعدهم من المُسْلِمِينَ اتِّبَاعَ سُنَّتِهِ بعد وفاته، لأن النصوص التي أوجبت طاعته عامة لم تقيد ذلك بزمن حياته، ولا بصحابته دُونَ غيرهم، ولأن العلة جامعة بينهم وبين من بعدهم، وهي أنهم أَتْبَاعٌ لرسول أمر اللهُ بِاتِّبَاعِهِ وَطَاعَتِهِ، ولأن العلة أيضاً جامعة بين حياته ووفاته، إذ كان قوله وَحُكْمُهُ وفعله ناشئاً عن مُشَرِّعٍ معصوم أمر الله بامتثال أمره، فلا يختلف الحال بين أن يكون حَيًّا أو ميتاً[1].

وأمام هذه التوظيفات الحداثية المختلفة للتاريخية وأمام وقوفنا على الأهداف التي كانت ترمي إليها تلك التوظيفات، فقد كان توظيفها في نقد القراءة السائدة للسنة النبوية، بغية إبدالها بقراءة أخرى بديلة، وكان توظيفها كمقولة تقدمية لإحداث قطيعة مع السنة النبوية، وإنكار حجيتها من حيث كونها مرجعية دينية وتأكيد بشرية أحداثها، ولا شك أن هذه التوظيفات الحداثية لمفهوم التاريخية في مجال دراسة النص الإسلامي مرفوضة من جميع جوانبها، ثم إنه رهان يستحيل كسبه وهذا باعتراف دعاة التاريخية أنفسهم يقول محمد اركون: التحدث عن التاريخية اليوم بصورة منطقية في الوسط الإسلامي أمر ضروري من وجهة نظر ذاتية، وجهة نظر الباحث، ولكنه من الوجهة الموضوعية أمر خطير إن لم يكن مستحيلاً[2] .

المطلب الخامس: مكانة السنة بالنسبة للقرآن وعلاقتها بالحجية.

لا نزاع ولا خلاف في أن السنة النبوية أصل مستقل، وأنها هي الأصل الثاني من أصول التشريع الإسلامي، وأن الواجب على جميع المسلمين، بل على جميع الأمة الأخذ بها، والاعتماد عليها والاحتجاج بها إذا صح السند عن رسول الله عليه الصلاة والسلام، وقد دل على هذا المعنى آيات كثيرات من كتاب الله، وأحاديث صحيحة

1- مصطفى بن حسني السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي: دمشق - سوريا، بيروت – لبنان، ط:03، 1402 هـ - 1982 م، ص62.

2 - العمري مرزوق، إشكالية تاريخية النص الديني في الخطاب الحداثي العربي المعاصر، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، قسم العقيدة ومقارنة الاديان، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة،2005-2006م، ص:40،41.

عن رسول الله عليه الصلاة والسلام، كما دل على هذا المعنى إجماع أهل العلم قاطبة على وجوب الأخذ بها، والإنكار على من أعرض عنها أو خالفها.

غير أن هذا الأمر عند بعض دعاة الفكر الحداثي غير مسلم به، من حيث إنهم لا يعترفون بكون السنة النبوية الأصل الثاني في التشريع الإسلامي، وهذا ما نجده عند نصر حامد أبو زيد الذي يزعم أن توحيد الشافعي بين وحي القرآن ووحي السنة لا يستقيم، لأن النتيجة النهائية لمثل ذلك، التوحيد بين الإلهي والبشري، ولأنه كذلك يوسع دور السنة الذي يتمثل في أنها تابعة للقرآن، إما بالتكرار، أو الشرح والبيان، ويكاد يختفي دورها التشريعي المستقل بوصفها وحياً[1]، وسبب انتصار الشافعي للسنة يفسر بمحاولته لتواصل السلطة العربية القرشية التي بدأها الرسول العربي القرشي، لكن النظام العباسي الجديد حاد عن ذلك الطريق: الطريق السلفي المحافظ الذي يحتكم إلى النص لا إلى العقل، ومن هنا كان لجوء الشافعي إلى تأسيس حجية السنة على النص المقدس والتسامي بها إلى منزلة الوحي القرآني[2].

ولذلك فإننا نجد الحداثيين يحاولون إثبات أن الإمام الشافعي قد سعى إلى تكريس حجية السنة النبوية انطلاقاً من آيات القرآن الكريم[3]، ولذا فقد كان عمل دعاة الفكر الحداثي يرتكز على تأويل تلك الآيات تأويلاً يفهم منه خلاف ما استدل به الإمام الشافعي، ومن تلك التأويلات ما ذهب إليه محمد شحرور الذي ينظر إلى ما يفهم من قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [سورة النجم:2-3]، أنه يشمل كل ما نطق به النبي في حياته، وأن الوحي وحيان قرآن وسنة، محل حذر وتحفظ، إذ لو صدق قولهم لوجب حتماً أن يدخل الحديث النبوي في الحفظ الإلهي، ومعنى قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ۝٧﴾ [سورة

1 – نصر حامد أبو زيد، الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط:02، 1996، ص:89-90.

2 – حمادي ذويب، السنة بين الأصول والتاريخ، ص75،76.

3 – نادر حمامي، إسلام الفقهاء، دار الطليعة، بيروت، ط: 01 ،2006، ص55.

الحشر:7]، التي تتحدث عن الفيء ومصارفه، يقول تعالى: {مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ } [سورة الحشر:7]، ولذلك فهو يرى أن خصوصية السياق لا تسمح لنا بإطلاقه وتعميمه وسحبه على كل ما ورد في السنة، بل تعني ما آتاكم من الفيء والغنيمة[1]، ويفهم محمد شحرور كذلك من **قوله تعالى:** {وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمۡ تَكُن تَعۡلَمُ} [سورة النساء:112]، وقوله تعالى: {وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ٣٤} [سورة الأحزاب:33]، بأن الحكمة هنا تعني تعاليم عامة أخلاقية تجري بها ألسن الحكماء ولا تحتاج لزوماً إلى وحي، ولا إلى نبوة ولا إلى رسالة، فلقمان لم يكن نبياً، وهذا معنى **قوله تعالى:** {يُؤۡتِي ٱلۡحِكۡمَةَ مَن يَشَآءُۚ وَمَن يُؤۡتَ ٱلۡحِكۡمَةَ فَقَدۡ أُوتِيَ خَيۡرٗا كَثِيرٗاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٢٦٨} [سورة البقرة:268]، لذا فإن تفسير الشافعي للحكمة بأنها السنة ليس له أي أساس في التنزيل الحكيم[2].

يظهر لنا مما سبق أن اهتمام دعاة الخطاب الحداثي بمسألة البحث في الفروق بين السنة والقرآن، هو الأمر الذي أفضى بهم إلى إنكار حجية السنة بل إلى إنكار كونها وحيا، لأن ذلك في نظرهم يؤدي إلى وحدة هذين النصين من حيث المصدر[3]، القرآن والسنة والاشتراك في المنزلة والمكانة وبالتالي التساوي في درجة الحجية، ولذلك وجب عندهم اعتبار السنة لا ترقى إلى مستوى القرآن من حيث الاستمداد والمصدر.

ووقوفاً على الفهم الحداثي للآيات السابقة فإننا وجدنا مغالطات كبيرة قد وقع فيها دعاة الفكر الحداثي، والصحيح أن المعنى من قوله تعالى:(وما ينطق عن الهوى) أي ما يصدر نطقه عن الهوى لا بالقرآن ولا بغيره، (إن هو إلا وحي يوحى) أي ما هذا الذي ينطق به من القرآن وكل أحواله وأقواله وأفعاله إلا وحي من الله يوحيه إليه، ويوحى صفة لوحي تفيد الاستمرار التجددي وتفيد نفي المجاز، أي هو وحي

1 – محمد شحرور، نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي، ص129–130.

2 – المرجع نفسه، ص: 161، 162.

3 – العمري مرزوق، إشكالية تاريخية النص الديني في الخطاب الحداثي العربي المعاصر، ص:56.

حقيقة لا لمجرد التسمية، والآية دليل على كون السنة المطهرة وحياً يوحى ايضاً[1]، وأما قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ۝٧﴾ [سورة الحشر:7]، فبه نعرف كما يقول الشعراوي: أن من مميزاته صلى الله عليه وسلم أنه خاتم الأنبياء بحق ، ولن تجد في الموكب الرسالي رسولا أوكل له الله أن ينشئ حكما جديدا لم ينزل في كتاب الله إلا سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم ، لقد أعطى الله سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم التفويض في أن يشرع عن الله؛ في ظل عصمة الله له، ومعنى **قوله تعالى:** {وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ٣٤} [سورة الأحزاب:33]، أي مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِهِنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْحِكْمَةِ، قَالَ أَهْلُ العلم بالتأويل: " آيَاتِ اللَّهِ" القرآن، و " الْحِكْمَةِ" السُّنَّةُ[2].

ثم إن استقلال السنة بالتشريع يعني أنها قد جاءت بمعتقدات وأحكام لم ينص عليها القرآن الكريم وأنها حجة في ذلك، أي إن الله تعبدنا بذلك وأوجب علينا اعتقاده والعمل به، وأن وظيفة السنة لا تقتصر على تأكيد أحكام القرآن وبيانها، بل من وظيفتها أيضا أن تضيف تشريعات أخرى بوحي من الله تعالى، وهي تشريعات ملزمة للمسلمين كإلزام القسمين الأولين، وكإلزام ما جاء به القرآن الكريم نفسه، حيث إن الوحي هو مصدر جميع ذلك، ودليل ذلك إضافة إلى الآيات السابقة من قوله تعالى: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ} [سورة النساء:58][3].

---

1 – محمد صديق خان البخاري، فتحُ البيان في مقاصد القرآن، المكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا – بَيروت، 1412 هـ – 1992 م، ج13،ص245.

2 – محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط:02، 1384هـ – 1964 م،ج:14،ص143.

3 – الحسين شواط، حجية السنة وتاريخها، الجامعة الأمريكية العالمية، ط:1425،01هـ / 2004م، ص214،215.

علماً أن تلك التفاسير الحداثية السابقة لتلك الآيات كانت خاضعة للعملية الانتقائية، بحيث نجد القارئ الحداثي ينتقي التفاسير الشاذة التي ذكرها العلماء على أساس أنها أفكار شاذة لا تتبع أو شبهات زائفة لا يوقف عندها، فجعلوا منها حقائق جوهرية حكَّموها في الأقوال المشهورة والأصول المقررة، وبنو عليه أحكاماً، وغير خاف أن الذي يتبع الشاذ من أقوال المفسرين ويتعلق به يريد الميل عن الحق والصواب[1].

المطلب السادس: حجية السنة في التشريع الإسلامي عند الحداثيين.

إن الكلام الذي سبق ذكره من أقوال الحداثيين بخصوص السنة النبوية، قد كان الدافع لهم عليه، هو محاولة الطعن في حجية السنة في التشريع الإسلامي، ولذلك نجدهم يناقشون القضايا المتعلقة بحجية السنة ويحاولون زحزحة القناعات الدائرة حولها، وهو ما سنقف عليه في قول محمد حمزة: «ولئن عد الحديث النبوي نصاً تأسيسياً يلي القرآن منزلة وحجية، فإن هذه المنزلة لم يكن متفقاً عليها في العصر الأول، ذلك أن تراثنا الإسلامي يضم في طياته مواقف نقدية كثيرة حول حجية الحديث ...وأهملت الحديث في التشريع، منادية بأن يكون في القرآن في غنى عن أحاديث وسنن يصعب التعرف على مدى صدقها، ولم يبدأ تأسيس منزلة السنة إلا مع الشافعي(ت204ه) حين عمل على حسم الصراع الفكري والديني وركز الأصول الفقهية في أربعة هي: الكتاب والسنة والإجماع والقياس، فخوله هذا الترتيب تثبيت مشروعية السنة بوصفها نصاً ثانياً لا يقل من حيث حجيته عن النص الأول أي القرآن»[2].

وتتضح الرؤية الحداثية بخصوص حجية السنة في التشريع الإسلامي أكثر من خلال عرض رؤية نصر حامد أبو زيد للمكانة التشريعية للسنة في كتابات الإمام الشافعي فيقول: «وسع (الشافعي) مفهوم السنة بحيث يضم الأقوال والأفعال والموافقات، وبعد أن جعلها وحياً مساوياً للقرآن من كل وجه...وإن القارئ لخطبة

1 – طه عبد الرحمن، روح الحداثة، ص192.

2 – محمد حمزة، اسلام المجددين ، دار الطليعة، بيروت ، ط01 ، 2007، ص98.

"الرسالة" مثلا، من منظور تحليل الخطاب يمكنه أن يستشف المكانة المتميزة جداً لشخص الرسول صلى الله عليه وسلم في خطاب الشافعي، وهي مكانة تتجاوز حدود الخطاب السابق على الشافعي من هذه الزاوية»[1].

إضافة إلى ذلك يوجد من الحداثيين من يظن أن حجية السنة النبوية لم تكن أمر بديهياً عند السلف على اعتبار أن إنكار حجية السنة النبوية يعد موقفاً متجذراً في تراثنا الإسلامي ظهر منذ زمن الأئمة الأربعة، ومنه فلا ريب من أن الضمير الإسلامي لم يقتنع بهذه البداهة إلا بعد انتصار مدرسة الحديث، التي فرضت الاعتماد على السنة بصفتها أصلاً ثانياً من أصول التشريع الإسلامي بعد القرآن، لذلك قد برز في العصر الحديث من ينكرون حجية السنة اعتماداً على أدلة من القرآن وأطلقوا على أنفسهم اسم القرآنيين[2]، ولذلك فالحجية المثبتة للسنة النبوية في نظر حسن حنفي لم تكن لا في زمن الرسول ولا في زمن الصحابة، وذلك لأنهم لم يعتبروا في وقت من الأوقات الأحاديث النبوية هي وحي[3].

ويمكن مناقشة هذه الأقوال كما يأتي:

إن ما ذهب إليه بعض دعاة الحداثة من أن السنة في أساسها لم تكن حجةً في وجدان المسلمين، وإنما أسس حجيتها الإمام الشافعي في نهاية القرن الثاني للهجرة، وعلى ذلك درج المسلمون بعد الشافعي واستقر في وجدانهم حجية السنة، وبفعله هذا أنهى جدلاً واسعاً في زمانه حول حجية السنة، هو رأي في الحقيقة لا يستقيم، وذلك لأن الروايات العديدة وتواتر الأخبار يشير إلى أن حجية السنة لم يكن موضوعاً مفتوحاً للجدال أصلا، بل كانت حجيتها مما توافق عليه الجيل الأول ومن جاء بعدهم، ثم إنه يوجد في إفراد الشافعي لهذا الموضوع جزءاً قليلاً من كتابيه الرسالة والأم دلالة واضحة على أن الأمر من البديهيات عند من سبقه ، وكذا لم يتوسع بإيراد الأدلة العقلية والنقلية في المسألة ، وذلك نظراً لكون حجية السنة النبوية لدى

1 – نصر حامد أبو زيد ، الأمام الشافعي واستحالة التأصيل، ص44،45.

2 – حمادي ذويب ، السنة بين الأصول والتاريخ ، ص70،71.

3 – محمد شحرور ، الكتاب والقرآن – قراءة معاصرة، ص 546.

الأجيال الأولى ثابتة نقلاً، ومستقرة في وجدانهم عقلاً ، فلم تحتج إلى كثير نقاش في مسألة إقرار حجيتها[1].

كما تعد حجية السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم مما عُلم من الدين بالضرورة، لتظاهر وتظافر الأدلة على ذلك، وهي مرتبطة ارتباطا مباشرا بأصول العقيدة، فإنها الترجمة الحقيقية للإيمان برسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، ولذلك فإنه لم يقع نزاع حولها بين المسلمين قاطبة ممن يعتد به في الخلاف والوفاق[2].

خاتمة:

وفي الختام فإن محاولة البحث أفضت بي إلى جملة من النتائج هي كالآتي:

الفكر الحداثي صاغ مفهوم السنة النبوية على أنها: التجربة البشرية الأولى لفهم القرآن الكريم من طرف النبي محمد عليه الصلاة والسلام، وبهذا المفهوم تكون السنة قد أخرجت من كونها وحياً إلى كونها فهماً تاريخياً للقرآن على اعتبار أنها تمثل فقط الاجتهاد الأول لفهم وتفسير القرآن وليس الفهم الثابت والدائم أو الأخير.

يرى الحداثيون أن القرآن يختلف عن السنة في كونه حقيقة موضوعية، لها وجود قائم بذاته منفصل عن الإنسان، وعليه فهو من وضع الله تعالى، على عكس السنة فهي ذاتية بحيث ليس لها أي وجود خارج الوعي الإنساني، وعليه فهي ذاتية أي ذات وضع بشري (محمد) وليست وحياً من الله عز وجل لرسوله محمد.

يعتقد دعاك الفكر الحداثي أن تدوين السنة النبوية لم يأت إلا نتيجة أسباب سياسية، تعود لمصلحة الدولة الأموية ثم بعدها الدولة العباسية، من أجل التدليل على شرعية حكمها من خلال الأحاديث النبوية.

إن الحداثيين أرادوا نقد حجية السنة انطلاقاً من وصفها بالتاريخية، وهذا يعد من أخطر ما توصلت إليه القراءة الحداثية للسنة، إذ إن ذاك الأمر يهدف إلى إسقاط حجية السنة ورفض اعتبارها مصدراً من مصادر التشريع الإسلامي.

1 – الحرث فخري عيسى عبد الله ، الحداثة وموقفها من السنة ، ص136،133.

2 – الحسين شواط، حجية السنة وتاريخها، ص236.

يظن دعاة الفكر الحداثي أن السنة ليست بحجة، ولذلك هم يعارضون فكرة كون السنة المصدر الثاني في التشريع الإسلامي، ويزعمون أن الشافعي هو من أسس حجيتها في نهاية القرن الثاني للهجرة، ولكن هذا غير صحيح، بدليل الروايات العديدة وتواتر الأخبار التي تنص على أن حجية السنة لم يكن موضوعاً مفتوحاً للجدال أصلا، بل كانت حجيتها مما اتفق عليه الجيل الأول ومن جاء بعدهم.

توصيات البحث:

وأما واجبنا نحن الباحثين المسلمين فهو أن نقارع مثل هذه الأفكار والأقوال الشاذة بنفس أسلحتها، وعلينا أن لا نكتفي بالإدانة والرفض لها، لأن ذلك إذا لم يقترن بالحجة والبرهان يكون ضرره أكثر من نفعه، ولذا فلا بد من قراءة مصادر الحداثيين ومراجعهم والاطلاع على أحدث ما يعتمدون عليه من فلسفات، وذلك لأننا اليوم في حاجة إلى أن نطلع على تلك الأفكار في منابعها، ونتابع ما آلت إليه تطبيقاتها في واقعها، لكي نتمكن من رؤية حقيقية لأضرارها ومنافعها وهذه توصيتي الأولى.

وأما التوصية الثانية: فإنني ألاحظ أن البحوث الأكاديمية في أقسام الدراسات الإسلامية تولي اهتماماً لدراسة التراث، أكثر من اهتمامها بدراسة الواقع الفكري الحداثي الذي يفرض نفسه، وترتب عن ذلك ترك المجال مفتوحاً أمام الباحثين التابعين لأقسام اللغة العربية والفلسفة المعروفين بضعف زادهم الديني، مما قد يؤدي بهم إلى التأثر ببعض الأفكار الحداثية دون سابق علم, ولذلك أنا أدعو القائمين على الدراسات الأكاديمية في الجامعات الإسلامية إلى توجيه طلابهم إلى البحث في مجال الحداثة كي لا تبقى دراساتهم حبيسة الماضي بعيدة عن الواقع الفكري الراهن، والله من وراء القصد.

المصادر والمراجع:

1) ابن منظور: لسان العرب، مادة (الحداثة) دار المعارف، القاهرة، ط 01، 1300 هـ.

2) أحمد إدريس الطعان، العلمانيون والقرآن الكريم، دار ابن حزم، الرياض، ط01، 2008.

3) الحرث فخري عيسى عبد الله، الحداثة وموقفها من السنة، القاهرة، دار السلام، ط01 ، 2013 .

4) حسن حنفي، التراث والتجديد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط4 ،1992

5) حسن حنفي، دراسات فلسفية، القاهرة، دار الأنجلو المصرية، د.ط، دت.

6) حسن حنفي، من العقيدة إلى الثورة –المقدمات النظرية –، بيروت، دار التنوير، ط01 ،1988.

7) الحسين شواط، حجية السنة وتاريخها، الجامعة الأمريكية العالمية، ط01، 2004م.

8) حمادي ذويب، السنة بين الأصول والتاريخ، الرباط، المركز الثقافي، ط:02، 2013.

9) السجستاني، سنن أبي داود، بيروت، دار الكتاب العربي، د.ط، دت.

10) السيد صدر الدين القبانجي: الاسس الفلسفية للحداثة، د ن، د ط، 1432 ه ،2010 م.

11) طه عبد الرحمن، روح الحداثة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط:01، 2006.

12) عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي، سنن الدارمي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط01، 1407.

13) عبد المجيد الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، بيروت، دار الطليعة، ط01 ،2001.

14) عبد المجيد الشرفي، الإسلام والحداثة، ط02، تونس، دار التونسية،1991.

15) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، القاهرة، دار الكتب المصرية، ط2، 1964 م.
16) محمد أركون، الفكر الاسلامي قراءة علمية، بيروت، مركز الانماء القومي، ط02، 1996م.
17) محمد بن عبد العزيز بن أحمد العلي، الحداثة في العالم العربي دراسة عقدية، بحث لنيل درجة الدكتوراه، قسم العقيدة والمذهب المعاصرة، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض،1414.
18) محمد بن محمد أبو شهبة، دفاع عن السنة، مكتبة السنة، دط، 1989.
19) محمد حمزة، اسلام المجددين، بيروت، دار الطليعة، ط01 ،2007.
20) محمد شحرور، الكتاب والقرآن – قراءة معاصرة، سورية دمشق، دار الأهالي، دط، دت.
21) محمد شحرور، د.ت، دراسات إسلامية معاصرة الدولة والمجتمع: د.ط، دمشق، دار الأهلي.
22) محمد شحرور، نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي، سورية دمشق، دار الأهالي، ط01 ،2000.
23) محمد صديق خان البخاري، فتحُ البيان في مقاصد القرآن، د.ط، بَيروت، المكتبة العصريَّة،1412 ه
24) محمد عمارة: ضبط مصطلح الحداثة، ضمن أعمال ندوة بعنوان (الحداثة وما بعد الحداثة)، برعاية جمعية الدعوة الاسلامية العالمية، طرابلس، 13/ 1998 /03.
25) مرزوق العمري، إشكالية تاريخية النص الديني في الخطاب الحداثي العربي المعاص، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، قسم العقيدة ومقارنة الاديان، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة،2005-2006م.
26) مسلم بن الحجاج بن مسلم، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، بيروت، دار الجيل، د.ط، د.ت.
27) مصطفى بن حسني السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط:03 ،1982م.

28) مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، القاهرة، مكتبة وهبة، ط07، 1995.
29) نادر حمامي، إسلام الفقهاء، بيروت، دار الطليعة، ط: 01 ،2006.
30) نصر حامد أبو زيد، الأمام الشافعي واستحالة التأصيل، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط02 ،1996.
31) نصر حامد أبو زيد، النص السلطة الحقيقة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط:01 ،1995.
32) نصر حامد أبو زيد، مفهوم النص، الرباط، مكتبة الفجر الجديد، ط:01 ،2014.
33) النوري، المسند الجامع، بيروت، دار الجيل، ط01، 1993م.